

Distr.: General  
25 July 2019  
Arabic  
Original: English

# اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية  
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة  
الدورة الثانية عشرة  
نيويورك، ١١-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩

## تقرير الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

### أولا - مقدمة

- ١ - عُقدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.
- ٢ - وعقدت ست جلسات في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر. وفي ١١ حزيران/يونيه، عقدت الجلسات الأولى والثانية للنظر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بافتتاح المؤتمر، وانتخاب أعضاء المكتب، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم الأعمال والمناقشة العامة. وعقدت ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة في الجلسات الثالثة والرابعة والخامسة، في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه. وتناول المؤتمر في جلسته السادسة، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه، البند ٥ (ج) من جدول الأعمال (جلسة تحاور مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية)، والبند ٦ (قرارات مؤتمر الدول الأطراف)، والبند ٧ (اختتام الاجتماع).
- ٣ - ويرد نص القرارات التي اتخذها المؤتمر في المرفق الأول. ويرد الموجز الذي أعده الرئيس لأعمال الدورة في المرفق الثاني، في حين ترد قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المؤتمر في المرفق الثالث.

### ثانيا - افتتاح المؤتمر

- ٤ - افتتح المؤتمر وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصفته رئيسا مؤقتا للمؤتمر.
- ٥ - وأقر المؤتمر في جلسته الأولى جدول الأعمال المؤقت (CRPD/CSP/2019/1) ووافق على تنظيم أعمال الدورة.



## ثالثا - انتخاب أعضاء المكتب

٦ - في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، انتُخب بالتركية المرشحون التالية أسماءهم أعضاء في اللجنة: لويس غايغوس، الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، بصفة رئيس المؤتمر؛ وهيلينا ياوهينين، السكرتيرة الأولى للبعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة، وكاتالين آنا ماريا بوجياري، الممثلة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة، ودي - ماكسويل ساه كيماياه، الممثل الدائم لليبيريا لدى الأمم المتحدة، وياسمين علي، مستشارة البعثة الدائمة لسنغافورة لدى الأمم المتحدة، بصفة نائبات ونواب رئيس المؤتمر.

٧ - وأدلى ببيان افتتاحي كل من رئيس المؤتمر؛ والأمين العام؛ ومونتيا بونتان، عضو في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وكاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وماريا سوليداد سيسترناس رئيس، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ وآنا لوسيا آريالانو، رئيسة التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، ممثلة للمجتمع المدني.

٨ - وعملاً بالفقرة ٥ (ج) من المادة ٢٥ من النظام الداخلي، وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال، اعتمدت ١٥ منظمة غير حكومية جديدة لدى المؤتمر (انظر المرفق الثالث).

## رابعا - المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية: المناقشة العامة

٩ - في إطار البند ٥ (أ) من جدول الأعمال، استُنفدت قائمة طويلة من المتكلمين في المناقشة العامة، مع تسجيل عدد قياسي من البيانات التي أدلت بها ١٠١ من الدول الأعضاء وإحدى منظمات التكامل الإقليمي<sup>(١)</sup>، و ٧ مجموعات بلدان<sup>(٢)</sup>، و ٢٩ من المؤسسات والمنظمات المراقبة للمؤتمر، بما في ذلك منظمات من المنظمات الدولية<sup>(٣)</sup>، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،

(١) أدلى بيان، وفقا للتسلسل الزمني، كل من الأرجنتين، وإكوادور، وسنغافورة، ونيوزيلندا، وكندا، وكينيا، والإمارات العربية المتحدة، وزمبابوي، وغينيا، والبرتغال، وباراغواي، والبرازيل، وبوركينا فاسو، ومصر، والنرويج، والاتحاد الروسي، وألمانيا، وناميبيا، وهندوراس، وبولندا، والهند، وأوكرانيا، وألبانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والأردن، وأيرلندا، وغانا، ومالطة، ودولة فلسطين، وليبيريا، وهنغاريا، وإسرائيل، وأندورا، واليابان، وأيسلندا، والمملكة العربية السعودية، والصين، وشيلي، وأوروغواي، والاتحاد الأوروبي، وسويسرا، ونيجيريا، وبنما، وفنلندا، وأستراليا، وكمبوديا، والسويد، وماليزيا، والجمهورية الدومينيكية، وبلغاريا، وجمهورية كوريا، وتشيكيا، والمكسيك، وساموا، وجنوب أفريقيا، وإيطاليا، والفلبين، وسان مارينو، والسنغال، وزامبيا، والجزائر، وقطر، والسلفادور، والمغرب، وفييت نام، وبلجيكا، وسري لانكا، وجمهورية مولدوفا، وكوستاريكا، وسلوفينيا، وجامايكا، والعراق، ولكسمبرغ، وغواتيمالا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأفغانستان، وميانمار، وإندونيسيا، وأرمينيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبيرو، والنمسا، وبنغلاديش، وسيراليون، وموزامبيق، ونيبال، وتركيا، وليتوانيا، وفرنسا، وتايلند، وملاوي، وإسبانيا، وأوغندا، ونيكاراغوا، وجزر البهاما، وليسوتو، وتوغو، وكولومبيا، والبحرين، وليبيا، وغينيا الاستوائية وقيرغيزستان.

(٢) الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة، وجامعة الدول العربية، ومجموعة المكسيك، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا وأستراليا، ومجموعة الأصدقاء من أجل التعليم والتعلم مدى الحياة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة أصدقاء كبار السن ومجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ.

(٣) الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ومؤسستان من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان<sup>(٤)</sup> و ٢٤ منظمة غير حكومية<sup>(٥)</sup>. وعولجت المسائل الفنية التي أثرت في بعض المتكلمين الأوليين.

## خامسا - مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة

١٠ - عقد المؤتمر في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة خلال جلساته الثالثة والرابعة والخامسة. وفي كل اجتماع منها، قدم فريق من المتكلمين عروضاً تلتها جلسات تحاور.

### اجتماع المائدة المستديرة ١: التكنولوجيا والرقمنة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم

١١ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند ٥ (ب) '١' من جدول الأعمال، كل من بيكا بووستين، وكيل وزير الدولة بوزارة خارجية فنلندا، ومشرف حسين، مدير السياسات والتأثيرات والبحوث العالمية في المنظمة الدولية للعمل في مجالي الإعاقة والتنمية. وقدم أربعة مشاركين عروضاً وهم: تيتي ماتسينين، مستشارة لشؤون إدماج مسائل الإعاقة بوزارة خارجية فنلندا (شاركت عبر الاتصال بالفيديو)؛ وإيماكولادا بلاسينسيا، كبيرة خبراء ومنسقة معنية بمسائل الإعاقة في المفوضية الأوروبية؛ وجيمس ثرستون، نائب رئيس المبادرة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة للجميع؛ ونيرمي ناراسيمان، كبيرة زملاء ومديرة برنامج في المبادرة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة للجميع.

### اجتماع المائدة المستديرة ٢: الإدماج الاجتماعي والحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه

١٢ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند ٥ (ب) '٢' من جدول الأعمال، كل من كاتالين آنا ماريا بوغياي، الممثلة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيس المؤتمر، وكيت سوافر، رئيسة التحالف الدولي المعني بالخرف، ممثلة عن المجتمع المدني. وقدم خمسة مشاركين عروضاً وهم: هان جين جو، أستاذ في قسم الرعاية الاجتماعية، جامعة دايجو، جمهورية كوريا؛ ومستشار لشؤون الإعاقة والتأهيل في منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ وكاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وكوري إيرل، رئيس منظمة الشعب أولاً في كندا؛

(٤) اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان ومحامي المساعدة القضائية (أمين المظالم) في جورجيا.

(٥) التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، ومنظمة الإدماج الدولية، والمنتدى الأوروبي للأشخاص ذوي الإعاقة، والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، والاتحاد العالمي للصم، والإرسالية المسيحية للمكفوفين، ومنتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، والمنظمة الدولية للمعوقين، والاتحاد الدولي لذوي الإعاقة السمعية، ومنظمة أستراليا للأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسة الصوت الدائم، والبعثة الدولية لمكافحة الجذام، واللجنة الدولية للألعاب الأولمبية الخاصة، وإينوش - رابطة الصحة العقلية الإسرائيلية، والجمعية الدولية لإعادة التأهيل، والرابطة الوطنية لأعضاء النيابة العامة للدفاع عن حقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، والشبكة الأوروبية المعنية بالعيش المستقل، والرابطة الكندية للصم، والرابطة الأسترالية لأمراض التكلم، ومنظمة كوينزلاند للدعوة، ورابطة الرياضة والمجتمع - مشروع فيديبيدس للتوحد والأمراض النادرة ومنظمة صوت الأشخاص ذوي القدرات الخاصة. وأدلى ببيان مشترك مركز حقوق الإنسان للأشخاص الذين يخضعون لعلاج الطب النفسي والذين عاشوا تجربته والشبكة العالمية للأشخاص الذين يخضعون لعلاج الطب النفسي والذين عاشوا تجربته.

ويني روزا داماياني، عضوة مجلس رابطة تحويل المجتمعات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

### اجتماع المائدة المستديرة ٣: إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسليّة والرياضة

١٣ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند ٥ (ب) '٣' من جدول الأعمال، كل من سام تان، وزير التنمية الاجتماعية والأسرية في سنغافورة، وبهارجاني فينكاتاسوبرامانيام، ممثلة للمجتمع المدني من رابطة تحويل المجتمعات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقدم خمسة مشاركين عروضاً وهم: يونغ جيا، نائب رئيس الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وخالد علي النعيمي، رئيس الاتحاد العربي للمكفوفين، ومستشار في شؤون الإعاقة وتنمية الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بقطر؛ وإيزابيل مالدونادو فاسكو، الأمينة التقنية لخطّة "العمر" (Toda Una Vida) لإكوادور؛ وكارلا كوالثو، وزيرة الخدمات العامة وشؤون المشتريات والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في كندا؛ وخايمي كروز، عضو في جماعة المدافعين عن أنفسهم التابعة للجمعية البيروفية للمصابين بمتلازمة داون وفي تلك الجمعية.

## سادسا - جلسة تحاور مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية

١٤ - جرى تناول البند ٥ (ج) في الجلسة السادسة، التي ترأسها رئيس المؤتمر. وقدم سبعة مشاركين عروضاً وهم: الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة؛ والمدير ونائب الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وكبيرة موظفي برامج ومنسقة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومستشار لشؤون الإعاقة والتأهيل في منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ وكبيرة موظفي اتصال من مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومدير مكتب منظمة العمل الدولية في نيويورك، بالاشتراك مع الموظف المسؤول عن إدارة مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبارهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل الفرعي التابع لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥ - وقدمت أيضاً عروض من قبل آخرين من ممثلي الهيئات والمكلفين بولايات: مونتيا بونتان، عضو في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وكاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وماريا سوليداد سيسترناس رئيس، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ ولويس غابرييل فياريال بيرالتا، ممثل للمجتمع المدني من منظمة الإدماج الدولية.

## سابعا - قرارات مؤتمر الدول الأطراف

١٦ - اتخذ المؤتمر بالإجماع في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، خلال جلسته السادسة، ثلاثة قرارات مقترحة من مكتبه (انظر المرفق الأول).

## ثامنا - اختتام المؤتمر

- ١٧ - في اختتام المؤتمر، أدلت رئيسة الجمعية العامة ببيان.
- ١٨ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو فنلندا، وهنغاريا، وليبيريا، وسنغافورة، بصفتهم نواب رئيس المؤتمر.
- ١٩ - وأعرب رئيس المؤتمر، في بيانه الختامي، عن تقديره لجميع الدول الأطراف وللأمانة العامة على تعاونهما ودعمهما القوي في تحقيق نجاح الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف.
- ٢٠ - ورفعت جلسات المؤتمر الساعة ١٨:٠٠ يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

## المرفق الأول

### قرارات مؤتمر الدول الأطراف

اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في دورته الثانية عشرة، القرارات التالية:

#### القرار ١: مكان وتوقيت انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١ ويضع في الاعتبار الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١ من النظام الداخلي للمؤتمر، يقرر عقد دورته الثالثة عشرة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

#### القرار ٢: توفير الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يلاحظ ما تم توفيره من موارد ودعم للدورة الثانية عشرة للمؤتمر، ويكرر توصيته بأن يواصل الأمين العام تقديم الدعم الكافي للدورة الثالثة عشرة للمؤتمر ولدوراته المقبلة.

#### القرار ٣: طلب موجه إلى الأمين العام بإحالة تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن دورته الثانية عشرة

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يقرر أن يطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير المؤتمر عن دورته الثانية عشرة إلى جميع الدول الأطراف والمراقبين.

## المرفق الثاني

## موجز الرئيس لأعمال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

### افتتاح مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١ - أفاد لويس غايغوس، رئيس المؤتمر، في بيانه الافتتاحي بأن عدد الحاضرين في الدورة تجاوز ١ ٥٠٠ مشارك من حوالي ١٨٠ من الدول الأطراف والجهات المراقبة، بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية وعشرات من كيانات الأمم المتحدة. وشدد الرئيس على أن تعزيز الإدماج، والتضامن والمساواة يجب أن يكون أولوية، إضافة إلى بناء مجتمعات خالية من التمييز ومن دون حواجز تحد من تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق. وأكد على أن الميادين المتعددة الأطراف، مثل مؤتمر الدول الأطراف، تشكل حيزاً فعالاً ومتماسكاً للنهوض بهذا الهدف.

٢ - وأكد الأمين العام على أن إدماج مسائل الإعاقة يشكل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وهو أساسي للوفاء بوعود خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال إن أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مسألة تتعلق بالعدالة، بالإضافة إلى أنه استثمار عقلائي في مستقبل مشترك. وإذ سلم بأن الطريق لا يزال طويلاً لتغيير العقلية، والقوانين والسياسات من أجل كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفرصهم وكرامتهم في جميع أنحاء العالم، حث جميع الجهات الفاعلة - ولا سيما الدول الأطراف - على أن تكون أكثر طموحاً في تنفيذ التزاماتها. وإذ شدد على أن الأمم المتحدة يجب أن تكون قدوة يحتذى بها، أشار إلى أن المنظمة أصدرت أول تقاريرها الرئيسية عن الإعاقة والتنمية على الإطلاق في عام ٢٠١٨ وأصدرت تكليفاً بإجراء استعراض شامل لأداء منظومة الأمم المتحدة بشأن إدماج مسائل الإعاقة. وأعلن بدء العمل رسمياً باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، التي تهدف إلى تحسين أداء الأمم المتحدة بشأن إدماج مسائل الإعاقة في جميع المجالات، إلى جانب إطار مساءلة لرصد التقدم المحرز. وقال الأمين العام إنه يعول على الدعم القوي من قبل الدول الأعضاء والأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في أعمال الاستراتيجية.

٣ - وأبرز مونتيان بونتان، عضو في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أمثلة على الإجراءات المتضافرة التي أدت إلى تغييرات في الآونة الأخيرة. وأشار إلى أن اللجنة أصدرت قبل انتخاب أعضاء اللجنة في عام ٢٠١٨ رسالة مفتوحة حثت فيها الدول الأطراف على ضمان إدماج أكبر عدد من الخبرات فيها. وأشار أيضاً إلى أنه على الرغم من عدم تحقق المساواة بين الجنسين، انتخبت ست نساء لعضوية اللجنة في عام ٢٠١٨. وأثنى على الأمين العام على التزامه بضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة حقوقهم من خلال استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة التي بدء العمل بها في الآونة الأخيرة. وأفاد بأن اللجنة اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ تعليقها العام رقم ٧ بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، من خلال المنظمات التي تمثلهم، في تنفيذ الاتفاقية ورصدها. وأخيراً، أعرب عن قلقه إزاء الصعوبات المتعلقة بالتدفقات النقدية في الأمم المتحدة واحتمال إلغاء دورات ٦ من الهيئات العشر المنشأة بموجب معاهدات لأسباب مالية،

الأمر الذي يمكن أن يقوض بشكل جدي نظام تدابير الحماية الذي وضعتة الدول على مر العقود. ودعا المؤتمر أيضا إلى إدراج بند في الميزانية للتفاعل المنتظم مع رئيس اللجنة في الدورات المقبلة.

٤ - وأكدت كاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أن خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة توفران إطارا لتحسين حياة الجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وهنأت الأمين العام على حسن قيادته والتزامه بإدماج مسائل الإعاقة، ولا سيما من خلال بدء العمل باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ودعت الدول إلى تقديم الدعم السياسي والمالي لتنفيذ الاستراتيجية. وأخيرا، كررت التأكيد على أهمية ضمان التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في العمليات ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجية.

٥ - وأكدت ماريا سوليداد سيسترناس رئيس، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، أن إمكانية الوصول هي من أكثر المسائل شمولاً فيما يتعلق بالتنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أهمية بناء "مدن ذكية" استنادا إلى إتاحة سبل الاستفادة من التكنولوجيا والتصميم العام للاتصالات، والمعلومات، والمنتجات والخدمات. وشددت على أهمية الأعمال التجارية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مشيرة إلى أن بوسع الدول أن تكون جهات شريكة للقطاع الخاص ويجب عليها ذلك. ودعت المبعوثة الخاصة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلى زيادة إشرافه على إدماج مسائل الإعاقة وإمكانية الوصول في سياق استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكرت أيضا أن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، المقرر عقده في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سيتناول موضوع "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معا لبناء عالم أوفر صحة"، ودعت الجمعية العامة إلى النظر في إدراج مسألة الإعاقة في الوثيقة الختامية للاجتماع.

٦ - وأكدت آنا لوسيا آريالانو، رئيسة التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، التي تمثل المجتمع المدني، على التقدم الكبير الذي تحقق على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للإعاقة الذي عقد في لندن في تموز/يوليه ٢٠١٨، ووضع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة للمرة الأولى في مداولات مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. غير أنها أشارت أيضا إلى النكسات والعقبات، ولا سيما التقارير الواردة من منظمات غير حكومية على الصعيد الوطني التي تفيد بأن تخفيضا يجري في الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وبأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لا يزال غير شامل للجميع حتى الآن. وأطلعت الحاضرين على الرسائل الرئيسية من منتدى المجتمع المدني المعني بالاتفاقية الذي عقد في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بما في ذلك الدعوات إلى زيادة التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات اتخاذ القرارات وزيادة الاستثمار في منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وفي بناء قدرات جميع الجهات صاحبة المصلحة لتنفيذ الاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك القلق البالغ الذي أعرب عنه من أن الإيداع في المؤسسات لا يزال يحدث فيما يتعلق ببعض الأطفال ذوي الإعاقة.



## مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة

### اجتماع المائدة المستديرة ١: التكنولوجيا والرقمنة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم

٧ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة كل من بيكا بووستين، وكيل وزير الدولة بوزارة خارجية فنلندا، ومشرّف حسين، مدير السياسات والتأثيرات والبحوث العالمية في المنظمة الدولية للعمل في مجالي الإعاقة والتنمية.

٨ - لاحظت تيتي ماتسينين، مستشارة شؤون إدماج مسائل الإعاقة بوزارة خارجية فنلندا، تحسن فرص الحصول على الأجهزة التكنولوجية للأشخاص ذوي الإعاقة بسبب تعزيز إمكانية الوصول وانخفاض أسعار المبيعات. بيد أن الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات، ممن يتسم مستوى تعليمهم بالانخفاض وفرص إدراج الدخل المتاحة لهم بالقلّة مقارنة بغيرهم، لا يزالون يواجهون الحواجز الاقتصادية التي تحد من اقتنائهم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات المساعدة. وأكدت أن الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة (من قبيل المصابين بإعاقات بصرية) يواجهون صعوبات في الحصول على الأجهزة المحمولة والخدمات المرتبطة بها. بيد أن الحلول من قبيل الخدمات المالية التي توفرها الأجهزة المحمولة القائمة على الاستجابة التفاعلية بالصوت أو على طريقة بريل متوفرة ويجري تطويرها. وشددت على أن الحماية الاجتماعية يمكن أن تدعم وتعزيز إمكانية الوصول وأن للأمم المتحدة دورا تؤديه في تعزيز المعايير الدولية والوطنية العالية في مجال إمكانية الاستفادة من الفضاء الإلكتروني. وأوصت أيضا بضرورة قيام الحكومات، جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بجمع البيانات لتحديد الاحتياجات والثغرات، في حين أنه ينبغي للقطاع الخاص أن يعتمد التصميم العام وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى دعم هذه المساعي لتحقيق إمكانية الوصول والإدماج.

٩ - وأشارت إيماكولادا بلاسينسيا، كبيرة خبراء ومنسقة معنية بمسائل الإعاقة في المفوضية الأوروبية، إلى ضرورة بناء المنظومات التي تحقق أكبر قدر من الفرص لضمان إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإمكانية وصولهم إليها على قدم المساواة مع الآخرين. وشددت على أنه لا بد من تحقيق التوازن بين خصوصية متطلبات إمكانية الوصول والمرونة اللازمة للابتكار. وأوضحت أن إقامة منظومة تمكينية تتطلب تدابير قانونية وسياساتية مع شروط واضحة وأحكام إنفاذ. وضربت مثال الاتحاد الأوروبي، الذي اعتمد جملة تشريعات من قبيل المدونة الأوروبية للاتصالات الإلكترونية والقانون الأوروبي المتعلق بتيسير إمكانية الوصول الذي ينظم الوصول إلى منتجات وخدمات أساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويحدد المتطلبات الوظيفية. وشددت على أنه بالرغم من الأهمية الأساسية للتشريعات، فإن التدابير القانونية يجب أن تقترن بسياسات أخرى ومعايير متماسكة لتيسير وصول ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا أريد بحق أن يكون لها تأثير. وأشارت إلى أن توافر إمكانية الوصول لا يزال نادرا في المجالات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويستحق مزيدا من الاهتمام. وأخيرا، شددت على أن إمكانية الوصول تتطلب بذل جهود مشتركة ومتواصلة للحفاظ عليها وأن الاستثمار في مجال المهارات الرقمية، إلى جانب التدريب فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من شأنه أن يعزز المنظومات العاملة والشاملة للجميع.

١٠ - وشدد جيمس ثرستون، نائب رئيس المبادرة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة للجميع، على أن التكنولوجيا يمكن أن تدعم تمكين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ويجب عليها ذلك. وأشار إلى أن جميع القطاعات تستخدم التكنولوجيا على نحو متزايد، ولكن فوائد التحول الرقمي العالمي لا تصل إلى الجميع. وذكر، على سبيل المثال، أن نسبة البلدان التي توفر مواقع شبكية حكومية يسهل الوصول إليها لا تتجاوز ٤٠ في المائة وأن المدن الذكية لا تستخدم معايير تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذوي الإعاقة. وبالمثل، أفاد بأنه لا تتاح للعديد من الأشخاص ذوي الإعاقة فرص الوصول إلى العدالة على قدم المساواة مع الآخرين، لأن المحاكم لا تستخدم التكنولوجيا التي يمكن لذوي الإعاقة الوصول إليها. وشدد على أن ازدياد استخدام التكنولوجيا لا يعني بالضرورة توسيع الفجوة الرقمية. وأشار إلى أن النهج السياساتية المتعلقة بالمشتريات العامة، مثل المادة ٥٠٨ من قانون التأهيل في الولايات المتحدة الأمريكية والأوامر التوجيهية الأوروبية ذات الصلة المتعلقة بالمشتريات في الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تسهل استيعاب التكنولوجيا التي يمكن لذوي الإعاقة الوصول إليها وتغلغلها.

١١ - وذكرت نيرميتا ناراسيمان، الزميلة في مجال السياسات في مؤسسة LIRNEasia وكبيرة الزملاء ومديرة البرامج في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة للجميع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أن إطار مؤشرات تقييم حقوق الوصول إلى الوسائل الرقمية للمبادرة العالمية يقيم تنفيذ السياسات والبرامج في مجال إمكانية الوصول إلى الوسائل الرقمية في ١٢١ بلداً، ولا سيما الالتزامات الوطنية، والقدرة على التنفيذ والتنفيذ الفعلي والنتائج. وأشارت إلى أن الدرجات المسجلة للقدرة على التنفيذ كانت، بوجه عام، أقل من الدرجات المسجلة للالتزامات، وأكدت أن هناك ثغرة كبيرة في إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعريف إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الالتزام بتقديم الخدمات للجميع. وأشارت أيضاً إلى عدد من العقبات، مثل عدم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في رسم السياسات، وعدم كفاية توحيد وتوافر التدريب في مجال تيسير الوصول والتنفيذ المحدود للسياسات القائمة لمعالجة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولئن كان النجاح في تحقيق إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال قليلاً، فإن البلدان تبذل بالرغم من ذلك جهوداً لتنفيذ سياسات تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمجرد اعتمادها. وشددت على أن تشريعات الدول وأنظمتها وسياساتها التي تعكس أحكام الاتفاقية تتسم بأهمية أساسية. وأخيراً، أشارت إلى أن القدرة على التنفيذ يمكن أن تتعزز كثيراً عن طريق مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في رسم السياسات، والرصد والتدريب في مجال تيسير الوصول واعتماد المعايير الدولية لتيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذوي الإعاقة.

## اجتماع المائدة المستديرة ٢: الإدماج الاجتماعي والحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه

١٢ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة كل من كاتالين آنا ماريا بوغياي، الممثلة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيس المؤتمر، وكيت سوافر، رئيسة التحالف الدولي المعني بالخرف.

١٣ - وأوضح هان جين جو، أستاذ في قسم الرعاية الاجتماعية في جامعة دايجو، جمهورية كوريا، أن القانون المتعلق بضمان الحق في الصحة وإمكانية الحصول على الخدمات الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة في جمهورية كوريا صدر في عام ٢٠١٧ لسد الثغرات في النتائج الصحية وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص من غير ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن المادة ٩ من

القانون تنص على ضمان إمكانية الوصول إلى المؤسسات الطبية واستخدامها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة ويشترط أن يُتَّفَقَ العاملون في مجال الرعاية الصحية من غير المهنيين الصحيين (مثل الموظفين التقنيين الطبيين والصيدلة) بشأن الحق في الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة. وحذر من أنه على الرغم من أن أغلبية واضحة من الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية لا يرتكبون جرائم، فهم يصبحون موصومين نتيجة للتقارير الإعلامية ويشكلون في كثير جدا من الأحيان أهدافا للكرهية من جانب الجمهور. ودعا إلى توقف الصحافة عن بث الرسائل المتحيزة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بالإعاقة في تثقيف العاملين في مجال الرعاية الصحية، وكذلك وسائط الإعلام والجمهور. وأخيرا، أثار مسألة الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية الذين يدخلون في عقود تأمين على الحياة وأشار إلى أن هذه المسألة تتطلب مزيدا من المناقشة في جمهورية كوريا، وكذلك في البلدان الأخرى.

١٤ - وأبرز مستشار لشؤون الإعاقة والتأهيل في منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن استراتيجية منظمة الصحة العالمية من أجل تحقيق الصحة للجميع تتمثل في تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وأشار إلى أن المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أكدت في تقرير من عام ٢٠١٨ (A/73/161) التحديات المختلفة التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بحقوقهم في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، بما في ذلك إمكانية الوصول، ومواقف مقدمي الرعاية الصحية، والحواجر في التغطية بالتأمين الصحي ودور المحددات الاجتماعية للصحة. وأكد أن منظمة الصحة العالمية تضطلع بعملها فيما يتعلق بالإعاقة بما يتفق مع الأهداف الثلاثة لخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الإعاقة ٢٠١٤-٢٠٢١ وتقدم أمثلة ملموسة على الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها، بما في ذلك وضع معايير بشأن تقديم الرعاية الصحية غير التمييزية، ومجموعة من التدخلات في مجال التأهيل ودراسة استقصائية نموذجية عن الإعاقة بالتعاون مع البنك الدولي. وأشار أيضا إلى مبادرة الحقوق المتعلقة بالجودة (QualityRights)، وهي مبادرة لمنظمة الصحة العالمية تهدف إلى ترجمة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ممارسات من خلال إصلاح خدمات الصحة العقلية. وشدد على أن الخدمات من قبيل التأهيل، والتكنولوجيا المساعدة وخدمات الصحة العقلية لا تزال تعاني من نقص التمويل ولا تغطي بالأولوية المناسبة في خطة الصحة. بيد أنه أثنى أيضا على التحول الجاري في التركيز داخل الأوساط الصحية العالمية نحو توفير الصحة للجميع وإيلاء المزيد من الاعتبار للإنصاف في مجال الصحة.

١٥ - وشددت كاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على أهمية التحول من النموذج الطبي للإعاقة إلى نموذج حقوق الإنسان الذي بدأ في الستينات من القرن الماضي. وشددت على أن الإصابة بإعاقة لا تعني بالضرورة أن يكون المرء بصحة غير جيدة، ولكن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون بسبب العوامل الهيكلية من نتائج صحية أسوأ من تلك التي تعاني منها عامة الناس. وأشارت إلى أن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة يتطلب منهم مواجهة العديد من الحواجز التي يجب التغلب عليها: الوصم والتمييز، وعدم الإلمام بالشؤون الصحية، والحواجز التي تحول دون الحصول على الرعاية الأولية والثانوية، وقلة توافر الخدمات المتخصصة وتدني نوعيتها والأشكال المختلفة من العنف وسوء المعاملة. وشددت على أنه ينبغي للدول أن تعيد النظر في أطرها القانونية والسياساتية، وتعزز التغطية الصحية الشاملة، وتحسّن إمكانية الوصول إلى الخدمات، وتضمن عدم التمييز والمشاركة وتعبئة الموارد. ودعت الدول إلى أن تدرج حقوق واحتياجات

الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية والمتخصصة، في سياق احترام حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى توسيع نطاق تقديم خدمات التأهيل وإعادة التأهيل، بما في ذلك الأجهزة والتكنولوجيات المساعدة، نظرا لأن الصحة تتسم بالأهمية الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، إذا لم يكن بمقدورهم الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، فمن المرجح جدا أنهم لن يستطيعوا الالتحاق بالمدارس، أو الحفاظ على فرص العمل أو المشاركة بنشاط في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

١٦ - وأشار كوري إيرل، رئيس منظمة الشعب أولا في كندا، إلى أن الإدماج الاجتماعي يعني الشعور بالانتماء والاضطلاع بدور داخل المجتمع المحلي. وشدد على أنه عندما يُدمج الناس اجتماعيا، فمن الأرجح أن يكونوا أوفر صحة وسعادة. وأشار أيضا إلى أن العديد من الناس لا يزالون يكافحون للابتعاد عن النموذج الطبي للإعاقة وأن اختصاصيي الرعاية الصحية غير مدربين تدريباً جيداً في كثير من الأحيان فيما يتعلق بمسائل الإعاقة. وأعرب عن القلق من أن الأشخاص ذوي الإعاقة كثيراً ما لا يحصلون على الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها، مما يحول بالتالي دون إدماجهم في المجتمع. وروى قصته نفسه وأكد أن الإدماج من خلال التعليم الشامل للجميع ساعده على التعرف على قدراته وأعطاه الثقة بالنفس التي مكّنته من المشاركة وتقديم المساهمات بصفته مناصراً ذاتياً. وذكر "أداة القيم الأساسية"، وهي وحدة دراسية بشأن تقديم الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وضعتها منظمة الشعب أولا في كندا.

١٧ - وأعربت يني روزا دامايانتي، مؤسسة رابطة الصحة العقلية الإندونيسية وعضوة لجنيتها التوجيهية في رابطة تحويل المجتمعات من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عن القلق إزاء الافتقار إلى الموافقة الحرة والمستنيرة للأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية في نظام الرعاية الصحية العقلية. وأفادت بأن مئات الآلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية في جميع أنحاء آسيا يجبرون على الإقامة في مستشفيات الأمراض العقلية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث يواجهون الاحتجاز غير الرضائي، والعنف، ومنع الحمل والتعقيم القسريين والعلاج الطبي غير الطوعي ومن دون علمهم. وأكدت أن الحكومات يجب أن تصلح سياساتها في مجال الصحة العقلية بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن شهادة الصحة العقلية تشكل شرطاً شائعاً للحصول على عمل، ونيل ترقية، وفرز المرشحين للمناصب العامة والمنح الدراسية وتحديد حق المواطنين في التصويت. ولا يزال هذا يشكل حاجزاً اجتماعياً ومهنياً واقتصادياً يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية، نظراً لأن الفحوص المطلوبة غير مغطاة بالتأمين الصحي. وحذرت من أن الجهود توجّه، بوجه عام، نحو تقديم الأدوية بدلاً من توفير المشورة أو الحماية الاجتماعية الأساسية. وقالت إن هذه الممارسات لا تعود بالفائدة إلا على الصناعات الصيدلانية. وحثت على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية في مجتمعاتهم المحلية، وتزويدهم بالفرص اللازمة لأخذ خيارات مستنيرة وإعطائهم إمكانية الحصول على الرعاية الحديثة، والمتخصصة والداعمة.

### اجتماع المائدة المستديرة ٣: إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسليّة والرياضة

١٨ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة كل من سام تان، وزير التنمية الاجتماعية والأسرية في سنغافورة، وبهارجاني فينكاتاسوبرامانيام، من رابطة تحويل المجتمعات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ممثلة للمجتمع المدني.

١٩ - وأكد يونغ جيا، نائب رئيس الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة، على أن حكومة الصين تعلق أهمية كبيرة على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الثقافة والترفيه والرياضة. وأكد على أهمية عدد من الإجراءات التي تتخذها الحكومة، بما في ذلك إنشاء مركز لإعادة التأهيل يقدم الخدمات إلى ١٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة ومراكز تدريب على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني. وسلط الضوء على أن الحكومة قامت في أعقاب دورة الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٨ بإنشاء دورة ألعاب وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار أيضا إلى تنظيم أسبوع ثقافي للأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى الجهود المبذولة لتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في المعارض، وحضور المناسبات الثقافية والمشاركة في الرياضة. وشدد على أن الحكومات يجب أن تضطلع بدور رائد في دعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال الاستثمارات المالية في بناء مرافق ملائمة أو مزودة بتسهيلات لذوي الإعاقة. وأكد أن العقبات التي تعوق المشاركة يمكن أن تكون مادية أو يمكن أن تكون ناجمة عن التمييز، أو التحيز أو التصورات الخاطئة؛ ويتعين معالجة جميع الجوانب. وأخيرا، أشار إلى أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التبادلات الدولية في مجالات الفنون والرياضة تؤدي إلى إبراز إمكاناتهم وتحسين التفاهم المتبادل والصداقة بين الناس في جميع أنحاء العالم.

٢٠ - وأكد خالد علي النعيمي، رئيس الاتحاد العربي للمكفوفين، على أن قطر اتخذت العديد من التدابير في إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشدد على أن المنظمات غير الحكومية قامت، بدعم من الدولة، بتنظيم عدة مؤتمرات في الدوحة. وأشار إلى أن قطر اعتمدت مؤخرا معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين ومعاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، وأنشأت مكتبة قطر الوطنية، التي تقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد أن قطر أنشأت مراكز ثقافية متخصصة، بما في ذلك مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين ومركز قطر الاجتماعي والثقافي للصم. وأكد أن الحكومة أنشأت مواقع شبكية يسهل وصول ذوي الإعاقة إليها وقنوات فضائية محلية تقدم برامج بلغة الإشارة. وأكد أن الاتحاد الرياضي القطري لذوي الإعاقة يضطلع بدور هام في التأهيل. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح أن الحكومة وفرت مرافق رياضية وترفيهية يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، وعززت إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى دور السينما، والمتاحف والأماكن العامة، ونظمت دورات تدريبية إلزامية للموظفين العاملين في المواقع السياحية والمطارات. وأشار إلى أن الحكومة تعاونت مع المجلس الوطني للسياحة والخطوط الجوية القطرية لتوفير مبادئ توجيهية بشأن سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة. وشدد على أهمية التعاون بين الكيانات الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية من أجل إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من المشاركة في الحياة الثقافية والترفيه والرياضة.

٢١ - وأكدت إيزابيل مالدونادو فاسكو، الأمينة التقنية لخطة "العمر" (Toda Una Vida) لإكوادور أن حكومة إكوادور اختارت انتهاج سياسة عامة تدعى "خطة العمر" (Plan Toda Una Vida)، تركز على تعزيز الخدمات المرتبطة بضمان الحقوق الأساسية لجميع الأفراد. وحذرت من أن الحياة الثقافية والأنشطة الترفيهية لا تعتبر أساسية في كثير جدا من الأحيان. وأكدت أن البرنامج الوطني المسمى "منزل للجميع" (Casa para Todos) يهدف إلى تعزيز إمكانية الحصول على السكن اللائق والكرام وتنفيد استراتيجية لتعزيز المجتمعات المحلية. وشددت على أن الحدائق العامة والملاعب مهمة لتكامل المجتمعات المحلية، والتماسك الاجتماعي والرفاه. وأشارت إلى ضرورة بناء المساكن والأماكن العامة على أساس مبادئ التصميم العام. وشددت على أهمية اللعب للأطفال فيما يتعلق بالنمو البدني، والتطور المعرفي واحترام النفس وحذرت من أن الأطفال ذوي الإعاقة يحرمون من الحق في اللعب في كثير جدا من الأحيان. وأوضحت أن الحكومة تعكف على بناء حدائق عامة مفتوحة للجميع في كل مشروع سكني وتتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من أجل بناء ٩٢ حديقة عامة يسهل الوصول إليها على الصعيد الوطني. وأخيرا، شددت على أن الدول يجب أن تكون ملتزمة بضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية، وأنشطة الاستجمام والترفيه والرياضة.

٢٢ - وأشارت كارلا كوالنو، وزيرة الخدمات العامة وشؤون المشتريات والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في كندا، إلى أنها، باعتبارها شخصا ذا إعاقة، تعلمت من والديها أن لها الحق في السكن وتعلمت من تجربتها في الألعاب الرياضية الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة أن تصميم نظم شاملة للجميع أمر ممكن. وأبرزت أن النهج الذي تتبعه كندا إزاء النظم الشاملة للجميع تطور بطريقتين: أولا، عن طريق صياغة خطاب السياسة العامة الذي تعتمد عليه بلغة حقوق الإنسان، وثانيا، عن طريق الانتقال من شعار "لا غنى عن رأينا في أي شأن يخصنا" إلى "لا غنى عن رأينا في أي شأن". وشددت على أن هذه هي المبادئ التأسيسية لأول تشريع اتحادي للبلد على الإطلاق في مجال تيسير وصول ذوي الإعاقة، هو قانون كندا للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، الذي من المقرر أن يحصل على الموافقة الملكية في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وإذ شددت على أن الإدماج وتيسير الحصول على الفرص الرياضية يتسمان بالأهمية البالغة، أشارت إلى أن جامعة ماكغيل وضعت تطبيقا مجانيا يسمى Jooay، يوفر معلومات عن فرص الرياضة والاستجمام القريبة التي يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها وتكون معدلة لتلائم احتياجاتهم وقدراتهم. وأكدت قدرة الرياضة على تغيير المواقف والنهوض بالتغيير الاجتماعي الإيجابي. وأوضحت أن الرياضة تستخدم في كندا للنهوض بالمصالحة مع الشعوب الأصلية، ودعم الشباب المعرضين للخطر، وتمكين المحاربين القدماء وإشراك اللاجئين والكنديين الجدد في مجتمعاتهم المحلية. وقالت إن البيانات البالغة الأهمية لإظهار الطرق التي تستطيع الرياضة من خلالها النهوض بأهداف التنمية الاجتماعية الأوسع نطاقا. وأخيرا، أكدت أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي يحرز، يلزم الاضطلاع بمزيد من العمل. وفي هذا الصدد، قالت إنها تتطلع إلى النتائج المقبلة لتنفيذ خطة عمل قازان.

٢٣ - وأعلن خايمي كروز، عضو في جماعة المدافعين عن أنفسهم التابعة للجمعية البيروفية للمصابين بمتلازمة داون وفي تلك الجمعية، أن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الألعاب الرياضية والأنشطة الترفيهية والثقافية هو حق من حقوق الإنسان. وأشار إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يستفيدوا بصورة استثنائية من الرياضة، بالنظر إلى أن العديد من حالات الإعاقة ينطوي على انخفاض طبيعي في قوة العضلات. وإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن الإدماج في الأنشطة الترفيهية يمكن الأشخاص

ذوي الإعاقة من الاستفادة من وقتهم بصورة مجدية. غير أنه أشار إلى أن حكومة بيرو وإن كانت تتعاون مع منظمات مثل اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية الخاصة، فهي لم تبذل ما يكفي من الجهد لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خططها الوطنية للرياضة والأنشطة الثقافية بصورة تامة، وبذلت جهودا تقل حتى عن ذلك لتعزيز إدماجهم في الأنشطة الترفيهية. وأفاد عضو جماعة المدافعين بأنه على الرغم من أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمكنون من الوصول إلى الأنشطة الرياضية والثقافية، فهم يعزلون عن أنشطة عامة السكان. وقال إن الإدماج الكامل ينطوي على مشاركة جميع الأشخاص في الأنشطة معا وأن الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية المتكاملة ستغرس في الناس، ولا سيما الأطفال، فكرة أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بنفس القدرات التي يتمتع بها أي شخص آخر.

### جلسة تحاور مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية

٢٤ - افتتح رئيس المؤتمر جلسة التحاور وترأسها.

٢٥ - وأشارت الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة إلى أن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وضعت من خلال جهود مشتركة بين الوكالات، بمشاركة وتعاون من أكثر من ٣٠٠ فرد من حوالي ٦٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة، واتحادات الموظفين، والشبكات ومنظمات المجتمع المدني. واضطلعت الإدارة بدور نشط في عملية صياغة الاستراتيجية. وأبرزت عددا من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لإدراج غايات وأهداف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطة العالمية، بما في ذلك نشر تقرير الأمم المتحدة الرئيسي عن الإعاقة والتنمية لعام ٢٠١٨: تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم. وقدم التقرير تحليلا على الصعيد العالمي استنادا إلى كمية غير مسبوقة من البيانات، والتشريعات والسياسات المستمدة من أكثر من ١٠٠ بلدا، بما في ذلك أول مجموعة عالمية من البيانات القابلة للمقارنة دوليا استنادا إلى مجموعة موجزة من الأسئلة أعدها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة وأكثر من ١,٢ من نقاط البيانات المستقاة من مجموعة كبيرة المصادر. ولأول مرة لاحظت الأمانة العامة المساعدة أن التقرير حدد الممارسات الجيدة، وأوصى باتخاذ إجراءات عاجلة ورسم خريطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم. وتعكف الإدارة حاليا على إنتاج نسخ تسهل قراءتها من التقرير. وأشارت إلى أن شعبة الإحصاءات كانت تعكف، استجابة إلى الطلب الذي قدمته اللجنة الإحصائية خلال دورتها التاسعة والأربعين في مطلع عام ٢٠١٨، على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالإعاقة من خلال قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات الإعاقة. وأشارت إلى أن الإدارة ستواصل الاضطلاع بأنشطة من أجل مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرة نظمها الإحصائية الوطنية. وشددت على أن الإدارة تعكف، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٧٢، على إعداد تقرير الأمين العام عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي سيقدم في وقت لاحق من عام ٢٠١٩ إلى الجمعية العامة. وتشارك الإدارة أيضا في الإجراءات المتعلقة بالرياضة بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق التنمية المستدامة للجميع. وأكدت الأمانة العامة المساعدة أن الإدارة تستمر في تلبية طلبات التعاون التقني، مشيرة إلى الدعم المقدم في ناميبيا باستخدام مجموعة الأدوات المتعلقة بالإعاقة في أفريقيا والدعم المقدم إلى أوزبكستان. وأخيرا، شددت على أن الإدارة على استعداد لدعم جميع الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ الاستراتيجية.

٢٦ - ورحب المدير ونائب الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في الملاحظات التي أدلى بها. وأشار إلى الاحتفال باليوم الدولي للتوعية بالمهق، واليوم الدولي الأول للغات الإشارة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وأول اجتماع مفتوح على الإطلاق يعقد بصيغة آريا بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في مجلس الأمن في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وشدد على أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أسهمت في إحداث تحولات رئيسية في النهج، والمواقف والسياسات، وأن ذلك يعود بالنفع على الجميع، وليس فقط على الأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بمسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأجهزة المساعدة، أكد أنه يتعين على جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تضمن توافرها، وجعلها ميسورة التكلفة وفي متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تكون متيقظة لضمان ألا تسهم التكنولوجيات الجديدة في إيجاد حواجز جديدة. وأشار إلى أن المكتب يقود مشروعاً ممولاً من الاتحاد الأوروبي لوضع أدوات، بما في ذلك مؤشرات لحقوق الإنسان بشأن الاتفاقية ومبادئ توجيهية للسياسات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاتفاقية. وأخيراً، أشار إلى أن الاتفاقية تمثل خريطة طريق مشتركة، ومنصة وأملا فيما يتعلق بضمان عالم يعزز الكرامة، ويحتفي بالتنوع ويرتقي بحقوق الإنسان للناس في كل مكان.

٢٧ - وأكدت كبيرة موظفي البرامج والمنسقة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات على التزام الاتحاد بربط العالم وكفالة أن يتمكن كل شخص من الوصول ليسير التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت إلى أن شمول الجميع هو أحد الأهداف الاستراتيجية الخمسة للاتحاد الدولي للاتصالات في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ وأكدت أن الغاية ٢-٩ من الهدف تدعو صراحة إلى بيئات تمكينية يسهل وصول الجميع إليها، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٢٣. وأشارت إلى أن الاتحاد يقوم، من أجل تحقيق هذا الهدف، بتقديم المشورة والدعم إلى الدول الأعضاء. وذكرت عدداً من أنشطة الاتحاد في هذا الصدد، بما في ذلك التوعية بين أعضاء الاتحاد البالغ عددهم ٣٠٠ عضو والجهات صاحبة المصلحة بشأن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مناسبات مواضيعية وإقليمية وعالمية، وتدريب تنفيذي بالحضور الشخصي، ودورات تدريبية فردية على الإنترنت بشأن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقدمة من خلال أكاديمية الاتحاد، ودروس إرشادية بالفيديو وبرنامج بشأن إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت بعنوان "الإنترنت للجميع" (Internet for @ll).

٢٨ - وكرّر مستشار لشؤون الإعاقة والتأهيل في منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التأكيد على التزام منظمة الصحة العالمية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وشدد على أن التغطية العامة بالرعاية الصحية لا يمكن أن توجد في حال عدم ضمان إمكانية وصول الجميع إلى الخدمات الصحية، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وكرّر التأكيد على أن أكثر من بليون شخص، أو ١٥ في المائة من سكان العالم، يعانون من شكل ما من أشكال الإعاقة، وأن نصف هؤلاء الأشخاص لا يستطيعون تحمل تكلفة الرعاية الصحية. وأشار إلى أن الجهود التي تقودها منظمة الصحة العالمية، وفقاً لخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الإعاقة ٢٠١٤-٢٠٢١، تهدف إلى إزالة الحواجز أمام تقديم خدمات الرعاية الصحية لضمان أن الأشخاص ذوي الإعاقة يستفيدون من التغطية الشاملة. ويجري حالياً اتخاذ إجراءات مختلفة من جانب منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك وضع مبادئ



توجيهية بشأن تعزيز نظم التأهيل، ومجموعة تدخلات لتسهيل إدراج التأهيل في التغطية الصحية الشاملة وأدوات تقنية لدعم الدول الأعضاء في وضع قوائم الأولويات الوطنية للمنتجات المساعدة.

٢٩ - وذكرت كبيرة موظفي اتصال من مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن اليونسكو تعكف، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على إعداد سياسات لصياغة المعايير الوطنية المتعلقة بالسلع والمنتجات والخدمات، بما في ذلك مبادئ توجيهية وتوصيات ومناهج تعليمية وآليات أخرى بشأن إمكانية الوصول. وما فتئت اليونسكو توّعي بإمكانات العلم والتكنولوجيا، ولا سيما إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، والتشجيع على جعل جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة أقوى، وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات تشريعية، والدعوة إلى وضع أنظمة من شأنها أن تضمن التنفيذ الكامل للسياسات ذات الصلة. وتسعى اليونسكو إلى إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء إدماج مسائل الإعاقة من خلال التشريعات، والسياسات والبرامج على جميع المستويات. وإضافة إلى ذلك، ما فتئت اليونسكو تساعد في بناء القدرات من خلال التدريب، وخاصة في مجال التعامل مع وسائط الإعلام وفي مجال تطوير المعدات والبرمجيات. وتركز اليونسكو على التعليم الشامل للجميع وتشجع التعلم عن طريق التكنولوجيا وكانت قد وضعت برنامجاً أولياً لتدريب المدرسين صُمم بهدف تحسين كفاءة المدرسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبادئ توجيهية بشأن إمكانية الوصول فيما يتعلق بالتعلم المفتوح والتعلم عن بعد. وأخيراً، أشارت إلى اعتماد خطة عمل قازان من جانب المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، الذي عقدته اليونسكو في عام ٢٠١٧.

٣٠ - وأدلى مدير مكتب منظمة العمل الدولية في نيويورك ببيان مشترك بالنيابة عن الموظف المسؤول عن إدارة مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفريق العامل الفرعي التابع لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فصل فيه مكونات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وعملية وضعها. وأشار إلى أن الاستراتيجية هي نتيجة عملية تشاور وصياغة مدتها خمسة أشهر، بمساهمات من أكثر من ٣٠٠ فرد من نحو ٦٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة، والشبكات المشتركة بين الوكالات ومنظمات المجتمع المدني. وأكد أن العملية استرشدت باستعراض منظومة الأمم المتحدة الذي أجري عملاً بتكليف صادر عن اللجنة التنفيذية التي أنشأها الأمين العام والنائب الأول التي توصلت إليها وحدة التفتيش المشتركة في دراسة خلصت فيها الوحدة إلى أن التعميم المستمر والمنهجي لإمكانية الوصول وإدماج مسائل الإعاقة لا يزالان محدودين في جميع ركائز العمل وعلى جميع المستويات. وأشار إلى أن الاستراتيجية اعتمدت في أيار/مايو ٢٠١٩. في أعقاب عملية تجريب وتحقيق مع ٢١ من كيانات الأمم المتحدة. وأكد كذلك أن قرار اللجنة التنفيذية حفز على وضع سياسة وخطة عمل وإطار مساءلة لتعزيز إمكانية الوصول على نطاق المنظومة وتعميم إدماج مسائل الإعاقة. وأوضح أن الاستراتيجية اعتمدت نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في إدراج مسائل الإعاقة وقدمت إطار مساءلة ينطوي على تقديم تقارير سنوية عن التنفيذ قياساً إلى مؤشرات موحدة من جانب كيانات الأمم المتحدة، والأفرقة القطرية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، تقتضي اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة الأهداف غير المحققة.

٣١ - وفي الجزء الثاني من الحوار التفاعلي، قُدمت عروض من قبل ممثلين لمكلفين بولايات آخرين وممثلة للمجتمع المدني.

٣٢ - وأفاد مونتيا بونتان، الذي تكلم باسم اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عن تنفيذ الاتفاقية من منظور اللجنة: صدق ١٧٨ بلدا على الاتفاقية حتى الآن، ورحب بتصديق فيرجيزستان عليها في الآونة الأخيرة. وذكر أن اللجنة استعرضت ٨٦ تقريرا وطنيا. وأبرز عددا من الشواغل التي لا تزال تعوق التنفيذ الكامل للاتفاقية، بما في ذلك الحرمان من الأهلية القانونية والعلاج القسري، وفصل الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم أو في مؤسسات الرعاية الداخلية، وتهميش النساء والفتيات ذوات الإعاقة في العديد من البلدان، واستمرار الضرر الشديد للأشخاص ذوي الإعاقة من حالات الطوارئ الإنسانية، والكوارث وحالات الخطر، على الرغم من اعتماد إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وشدد على أن اللجنة اعتمدت سبعة تعليقات عامة، وأنشأت فريقا عاملا معنيا بوضع تعليق عام على المادة ١١ من الاتفاقية، المتعلقة بحالات الخطر والطوارئ الإنسانية في المستقبل، وعينت جهة تنسيق معنية بالإعاقة والتكنولوجيات الجديدة. وأعرب عن الأمل في أن تشكل التوصيات المنبثقة من استعراض للتقارير الوطنية وسيلة تستعين بها الدول الأطراف لمواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية. وأخيرا، كرر التأكيد على القلق الذي أعرب عنه في ملاحظاته الافتتاحية فيما يتعلق باستدامة نظام هيئات المعاهدات ودعا إلى بناء القدرة اللازمة وتوفير الموارد من الميزانية العادية من أجل الوفاء بولايته.

٣٣ - وأعربت كاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عن تفاؤلها بشأن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وقدمت معلومات مستكملة عن عملها. ولإثراء الاستراتيجية، أجرى مكتبها دراسة أساسية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ٤٠ كيانا من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة و ٤٠ فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بالإضافة إلى التشاور مع عدد من الإدارات المعنية بالتنسيق ومع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت عن ثقتها في قدرة الاستراتيجية على إحداث تحول في منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم الكامل للدول الأعضاء في تحقيق تنفيذ الاتفاقية. ودعت جميع كيانات الأمم المتحدة إلى الشروع في عملية إعادة النظر في عملها لتنفيذ الاستراتيجية ومنظومة الأمم المتحدة إلى اعتماد تدابير شاملة لتنسيق ورصد التقدم المحرز. وأعلنت أنها قامت في عام ٢٠١٩ بإعداد تقريرين عن الحق في الصحة وعن الحرمان من الحرية. وواصل مكتبها أيضا رصد عدد من العمليات الدولية والإقليمية والوطنية، بالإضافة إلى تعزيز تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمجتمع المدني.

٣٤ - وركزت ماريا سوليداد سيسترناس ريس، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، مداخلتها على مبادرة واحدة نفذتها في السنة الماضية، هي الحملة من أجل المعاملة الحسنة للبنات، والبنين والمراهقين من ذوي الإعاقة في العالم. وأشارت إلى أنها قادت الحملة في العديد من مناطق العالم وأنها ستواصل دعم نشرها. وأشارت إلى ١٠ مبادئ للحملة، وضعت بمساعدة أطفال ذوي إعاقة ومجتمعاتهم المحلية. ودعت جميع الوفود إلى اعتماد وتبادل هذه المبادئ فيما يتعلق بمعاملة الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة.

٣٥ - وذكر لويس غابرييل فياريال بيرالتا، أحد المناصرين الذاتيين من منظمة الإدماج الدولية، أهمية كفاءة الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب عن رضاه عن المؤتمر، لأنه يمكن الحكومات، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات حقوق الإنسان وسائر الجهات صاحبة المصلحة من مناقشة السياسات، والممارسات، والتحديات التي نشأت في سياق السعي إلى الإدماج. ومع ذلك، أشار إلى أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به. وشجع

الأشخاص ذوي الإعاقة على الاتحاد والمشاركة في حركات المجتمع المدني، بما في ذلك حركات الشباب، والنساء والشعوب الأصلية، من أجل تعزيز الوعي واتباع نهج متعدد الجوانب. وقال إنه قد قام بحملات بشأن مسائل تتعلق بالمشاركة السياسية، وتنفيذ الاتفاقية، وقانون الأهلية القانونية، والحقوق الجنسية والإنجابية، والتعليم والعمل الشاملين للجميع، وتقديم الإرشاد والمساعدة للأسر والاستقلال الذاتي وتقرير المصير للأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب عن الأمل في أن تنفيذ الاتفاقية سيمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الذهاب إلى المدارس، والمشاركة في الألعاب الرياضية، وفي أنشطة الترفيه والاستجمام مع أقرانهم، والوصول على قدم المساواة مع غيرهم إلى التكنولوجيا والتمتع بنفس ما يتمتع به أي شخص آخر من خصوصية، واحترام، واهتمام وشعور بالانتماء.

### اختتام المؤتمر

٣٦ - هنأت رئيسة الجمعية العامة الرئاسة الإكوادورية وجميع أعضاء المكتب على تنظيم المؤتمر. وأشارت إلى المشاركة الموضوعية للدول الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، التي جعلت المؤتمر أكبر وأنجح منتدى في العالم لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وهنأت أيضا منتدى المجتمع المدني المعني بالاتفاقية المعقود في ١٠ حزيران/يونيه. وقدمت ثلاث نقاط أساسية في بيانها. فأولا، أكدت أن الجمعية العامة ينبغي أن تستمر، في دوراتها المقبلة، في إدماج نهج شامل لإزاء الإعاقة في جميع أعمالها. وأكدت أنها قامت خلال فترة ولايتها بتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المناسبات الرفيعة المستوى، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بالصحة، وتغير المناخ، والهجرة، والشباب، والسلام والأمن والعمل اللائق. وقالت إنها أطلقت أيضا حملة للتصديق العالمي على الاتفاقية ورحبت بقرغيزستان باعتبارها الدولة الطرف الـ ١٧٨. وثانيا، حذرت من أنه في حال عدم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المساعي الرامية إلى تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، فإن الوفاء بخطة عام ٢٠٣٠ لن يكون ممكنا. وأشارت إلى أن الثروة من الأفكار والممارسات الجيدة التي قُدمت خلال هذه الدورة لمؤتمر الدول الأطراف ينبغي أن تصب في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٩، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وثالثا، شددت على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة قدوة يحتذى بها، وهو ما يشكل نقطة رئيسية دفعتها إلى إنشاء لجنة توجيهية معنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، دعت إلى إقامة مناسبة رفيعة المستوى بشأن التنمية الشاملة للجميع مع نائب رئيس الأرجنتين لتزويد اللجنة التوجيهية بفرصة عرض توصياتها من أجل ضمان أن يصبح مقر الأمم المتحدة ومراكز العمل الأخرى أيسر وصولا وأكثر شمولًا. وشددت على أهمية إزالة الحواجز المادية ومكافحة التحيزات الاجتماعية التي تضر بحقوق أكبر أقلية في العالم. وأكدت على الحاجة إلى ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع إبرازه باعتباره أكثر الطرق فعالية في بناء مجتمعات شاملة للجميع تسود فيها المساواة والكرامة للجميع.

٣٧ - وأدلى أيضا ممثلو فنلندا، وهنغاريا، وليبيريا، وسنغافورة، بصفتهم نواب رئيس المؤتمر، ببيانات في الجلسة الختامية.

٣٨ - وعلق رئيس المؤتمر في ملاحظاته الختامية على العدد القياسي من المداخلات المقدمة أثناء المناقشة العامة، الذي اعتبره مؤشرا على تزايد الالتزام الدولي بالتوعية وكفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأوجز مناقشات المائدة

المستديرة الثلاث والحوار التفاعلي مع منظومة الأمم المتحدة، وأشار أيضا إلى اتخاذ ثلاثة قرارات وإلى الرسالة التي وجهتها رئيس الجمعية العامة. وأعرب عن شعوره بأن المؤتمر يشكل جزءا عملية تعاونية تمتد منذ ٧٥ عاما لتحقيق القيم المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وأوضح أن المؤتمر أضاف قيمة هائلة للعمل المضطلع به في سياق تنفيذ الاتفاقية عن طريق إيجاد منصة مشتركة يمكن أن تتبادل الجهات صاحبة المصلحة فيها الأفكار المبتكرة، والتجارب ذات الصلة والحلول العملية من أجل ترجمة الالتزامات الدولية إلى إجراءات ملموسة.

## المرفق الثالث

## المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته الثانية عشرة

- ١ - مؤسسة بنغلاديش لإتاحة الفرص
- ٢ - رابطة أهل وأصدقاء الأطفال ذوي الإعاقة في ساو باولو
- ٣ - منظمة بينيتيك (Benetech)
- ٤ - مؤسسة رعاية مرضى الشلل الدماغي
- ٥ - منظمة الأشخاص ذوي الإعاقة في الكونغو
- ٦ - برنامج القوانين والسياسات المتعلقة بالإعاقة في كلية القانون بجامعة سيرايوز
- ٧ - منظمة أستراليا لرعاية مرضى متلازمة داون
- ٨ - منظمة السلطة الكاملة في العمل الاجتماعي
- ٩ - المركز العالمي للابتكارات المتعلقة بالإعاقة
- ١٠ - الاتحاد الدولي للنشاط البدني المكيف
- ١١ - الاتحاد الوطني للمكفوفين في المملكة المتحدة
- ١٢ - مؤسسة Orange Penguin
- ١٣ - الشراكة من أجل الاستراتيجيات الشاملة للجميع فيما يتعلق بالكوارث
- ١٤ - لجنة التحالف الدولي للمطالبة بمستقبلنا
- ١٥ - المنظمة المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا